مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين
بشـــبه جزيرة سينا

قامت ، أوائل عام ١٩٥٠ ، بعثة مصرية أمريكية لتصوير مخطوطات دير سانت كاترين بشبه جزيرة سينا ، وكنت أحد الذين ساهموا ببعض الأعمال مع تلك البعثة . وأسجل هنا ملحوظات شخصية سريعة على ما تناولته يداى من ذلك التراث :

١ ــ أقدم المخطوطات العربية :

ترجع أقدم مخطوطتين شاهدتهما بالدير إلى القرنين الثالث والرابع الهجرى. والأولى نسخة من الأناجيل الأربعة : متى ومرقس ولوقا ويوحنا ، مكتوبة بالخط الكوفى وتاريخها المحرم سنة ٢٨٤ . وهى مجلدة تجليداً متقناً ومكتوبة بالحبر الأحمر والحبر الأسود . ويقتصر الحبر الأحمر على كتابة عناوين الأناجيل والصلوات ومواقيت قراءتها . ويلى الأناجيل فى هذه المخطوطة مقالان : أحدهما لاوسيل أبو قرة والثانى لباسليوس القديس . وتنتهى المخطوطة هكذا : « وكتب المسكين فى أشهر العجم فى أول شهر اذار ، ويكون من حساب سنى العالم على ما تحسبه كنيسة بيت المقدس القيامة المجيدة من سنة ستة آلاف وثلثمائة وتسعة وثمانين سنة ؛ ومن سنى العرب فى شهر المحرم من سنة أربع وثمانين ومايتين سنة . رحم الله من قرأ ومن كتب ، ووهب للمقتنى الفهم والحفظ للوصايا آمين » .

والمخطوطة الثانية أربعة أناجيل مكتوبة كذلك بالخط الكوفى وتاريخها ذى القعدة سنة ٣٩٢ هـ . وشغلت الأناجيل النصف الأول من المخطوطة ، أما النصف الثانى فرسالة عنوانها « برهان يدل على أن للخلق إله يكسر قول الدهريين الذين يزعمون أنه ليس الله » وفى نهاية المخطوطة تاريخ كتابتها واسم كاتبها ،

وجاء فى ورقة ملصقة بتلك المخطوطة ومكتوبة بخط أسقف الدير أن القمر والشمس كسفتا فى الرابع عشر والثامن والعشرين من شهر رجب سنة ٣٨٠هـ.

٢ — حجج شرعية :

تكون مجموعة الحجج الشرعية الجانب الأكبر من وثائق مكتبة الدير . وهى فى ذاتها دراسة طريفة للتعامل بين الناس ، وللصيغ المستخدمة فى تحرير العقود من العصر الفاطمى إلى العصر العثمانى . وهذه الحجج مكتوبة من الوجه والظهر ، فإذا ضاقت الحجة عن أن تتسع لتمليك جديد ، أضيف إليها درج آخر من الورق ... وهكذا . ويبلغ أطول هذه الحجج ٢٥ متراً تقريباً ، أما العرض فيتراوح بين ٢٠و٣٠ سم تقريباً . ومنذ العصر العثمانى ، أخذت الحجج الشرعية شكلا موحداً ، هو درج من الورق ، يبلغ متوسط عرضه ٢٥ سم ومتوسط طوله ٨٠ سم ومكتوب من وجه واحد وصادر من أحد المحاكم الشرعية المعروفة وقتذاك بالقاهرة « المحروسة » . وجرت عادة قضاة الشرع « الشريف »، فى العهد العثمانى أن يوقعوا على الحجج بأختامهم لا بإمضاءاتهم ، الأمر الذى لم يكن ملحوظاً فيما مضى . ويتضح من هذه الحجج أن القضاء فى العهد العثمانى لم يقتصر على الاحناف بل كان القضاة من أهل المذاهب الأربعة جميعاً .

٣ — الورق والخط :

تكاد لا تضم تلك الحجج شيئاً مكتوباً على البردى ، إذ كلها على الورق . ولم يستخدم الرق إلا فى كتابة المخطوطات ، اللهم إلا وثيقة واحدة تتضمن اتفاقاً بين العرب والرهبان . وقد تعددت أحجام الورق وأنواعه أما الخطوط المستعملة فتختلف أقلامها بين الحسن والردىء وبين الرفيع والسميك .

ونشير هنا إلى استخدام الترقيم القبطى فى المخطوطات العربية ، وليس هذا بغريب إذا علمنا أن تلك المخطوطات عبارة عن أناجيل وأدعية وصلوات كنسية .

٤ — مخطوطات من لغتين :

ونرى فى كثير من المخطوطات الجمع بين النصين العربى واليونانى فى

عمودين متقابلين من صحيفة واحدة أو فى صحيفتين متقابلتين . والخط العربى المستخدم فى تلك المخطوطات هو الخط الكوفى ، ولما كانت اللغة اليونانية هى الأصل فى تلك المخطوطات وهى كما نعلم تبدأ من الجانب الأيسر للمخطوطة فقد كتبت النصوص العربية هى الأخرى من الجانب الأيسر .

٥ — رسوم ذات طابع إسلامى :

ويلاحظ أن الرسوم التى تزين كثيراً من المخطوطات اليونانية ذات طابع إسلامى يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقها العصر الذى كتب فيه المخطوط . والواقع أن هذه الظاهرة تستحق العناية والدرس لأهميتها بالنسبة للعلاقات الفنية المتبادلة بين فنون الشرق الأدنى وتأثير كل منها على الآخر . ولا يبعد أن يكون مزخرفوا هذه المخطوطات من المسلمين وأن هؤلاء قاموا بهذا العمل للرهبان . أو أن تكون من صناعة مزوقين مسيحيين عملوا فى هذا الفن لحساب المسيحيين والمسلمين على السواء .

٦ — مخطوطات مغسولة :

من الأمور المعروفة فى العصور السابقة ، التجاء البعض إلى غسل المخطوطات وإعادة الكتابة عليها ولا يكون ذلك ميسوراً بالطبع إلا حين يكون النص القديم مكتوباً على الرق ؛ فتغسل الصحيفة من الحبر القديم لتكون معدة للكتابة عليها من جديد . وفى مجموعة سانت كاترين مخطوطات كثيرة من هذا النوع . وتبدو بين سطور بعض الصفحات كلمات من الكتابة السابقة .

٧ — حشو جلود الكتب بالبردى :

اكتشف الدكتور جاريت أحد أعضاء البعثة أن واحداً من المجلدات الضخمة حشيت جلدته السميكة بطبقات من ورق البردى ذى الكتابات . وأثار ذلك اهتمام الجميع ولكن لم يكن من السهل الاستمرار فى البحث دون الاضرار بجلدة المخطوطة ولعل الإشارة إلى هذه الظاهرة هنا توجه الانتباه إلى أمثالها .

توقيع الخليفة الفائز الفاطمى

توقيع السلطـان قطز

توقيع السلطان بيبرس

توقيع السلطان قلاون

توقيع السلطان حسن

توقيع السلطان محمود شيخ

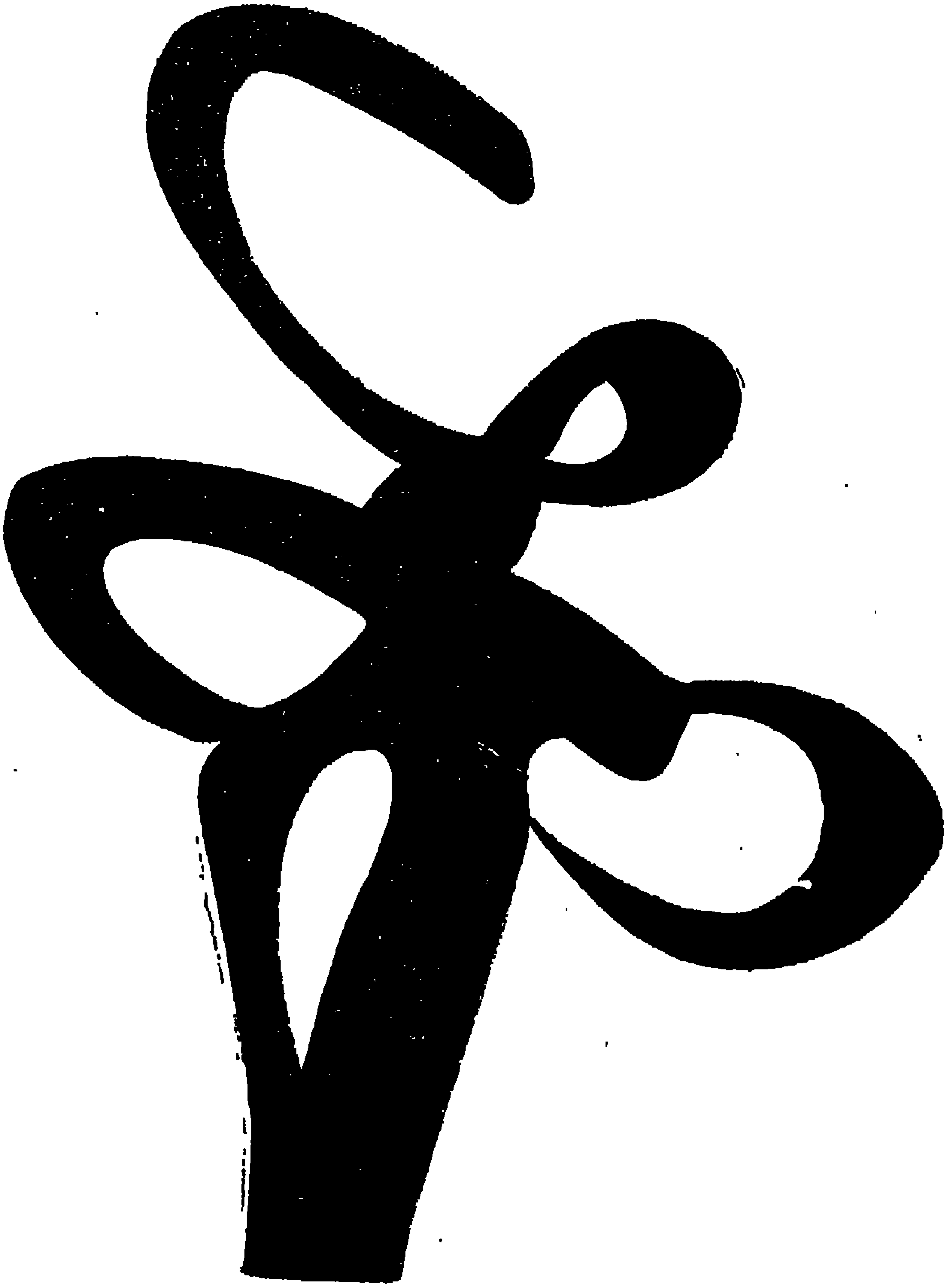

توقيع السلطان جقمق

توقيع السلطان خشقدم

توقيع السلطان قايتباى

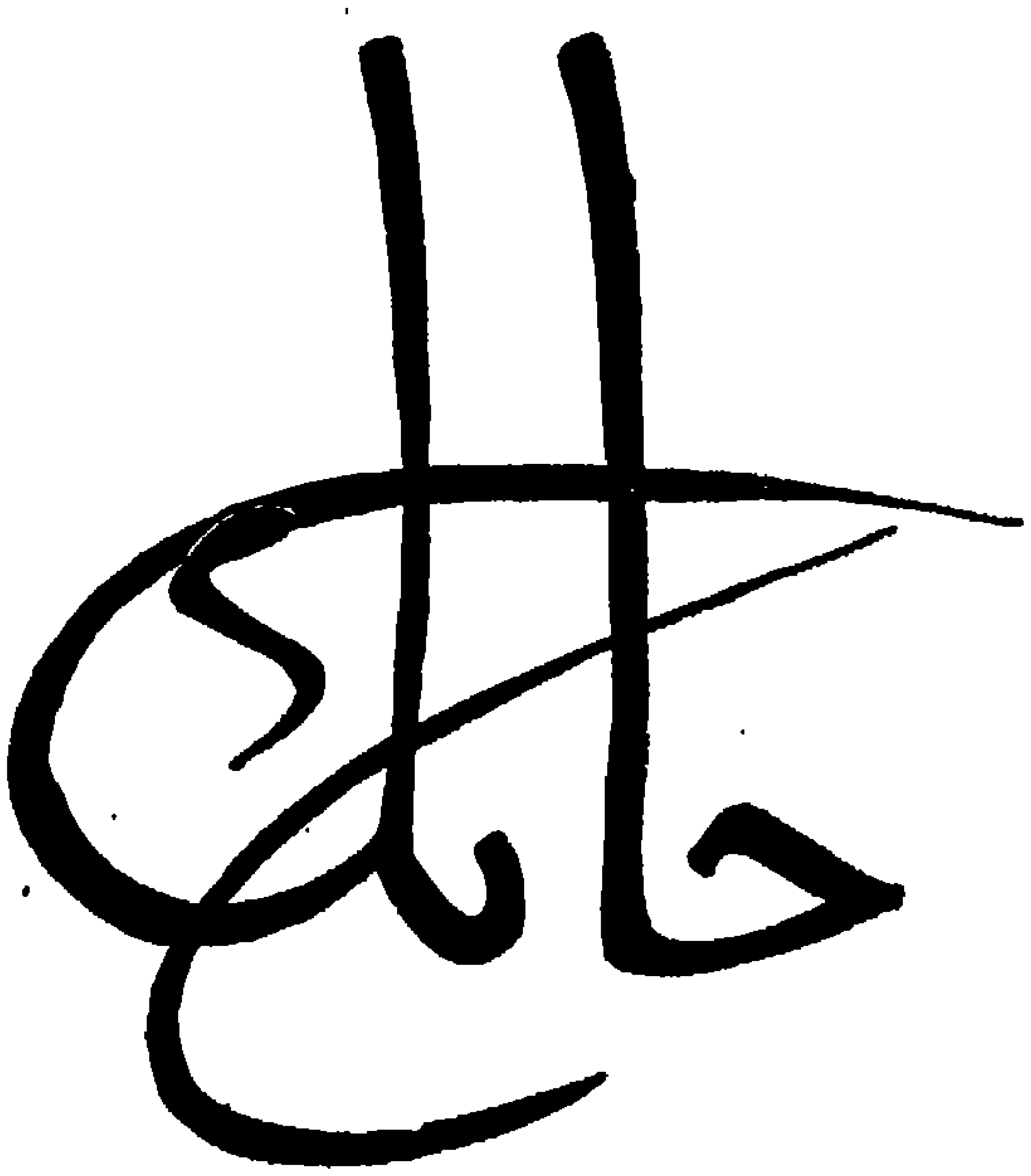

توقيع جانى بك

توقیع اقبردی

٨ ــ تعدد لغات المجموعة :

المخطوطات والوثائق التى تضمها مجموعة الدير مكتوبة بعدة لغات وأكثرها اليونانية ، ثم العربية والسريانية والجورجية والتركية والسلافية والقبطية والحبشية على هذا الترتيب . ويدل تعدد لغات المخطوطات على تعدد القوميات التى عاشت بالدير فى مختلف العصور .

٩ ــ التوقيعات السلطانية :

ومن أهم ما تضمه تلك المجموعة عدد من المنشورات الرسمية أو الديوانية يرجع أقدمها إلى العصر الفاطمى وعليها توقيعات أوعلامات الخلفاء والسلاطين . وهذه المنشورات تحتوى على أوامر إلى الحكام لرعاية شئون رهبان الدير وتأمين سلامة أرواحهم وأموالهم ورد عدوان المعتدين عنهم .

ويبدأ المنشور عادة بالبسملة يتلوها عبارة تتضمن موضوع المنشور وكل ذلك فى سطرين ويأتى بعد هذين السطرين فراغ كبير (حول ٢٠ × ٢٥سم) مخصص للعلامة السلطانية ، ويليها نص المنشور ، ثم يذيل بتاريخ الاصدار وتوقيعات رجال الديوان .

وعلى صحيفة ٤ ومايليها أمثلة من تلك التوقيعات السلطانية بحجمها الطبيعى ، منقولة عن أصولها المحفوظة بمكتبة الدير .

وعلى سبيل المثال ، أعرض هنا قراءة لأحد تلك المنشورات ، وهو من أقدم ما تضمه مجموعة الدير ويرجع إلى عصر الخليفة الفاطمى الفائز ، وتاريخه : ربيع الثانى سنة ٥٥١ هـ .وطوله ٤٨٨ سم وعرضه ٢١سم ونصه كما قرأته كالآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم
منشور مقدم بكتبة فتى مولانا
(الحمد لله على نعمه)
وسيدنا الإمام الفائز بنصر الله
أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى
آبائه الطاهرين وأبنائه المنتظرين ،

السيد الأجل الملك الصالح ناصر الأئمة كاشف الغمة ، أمير الجيوش سيف الإسلام غياث الأنام كافل قضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين أبو الغارات طلائع الفايزى وتضمينه :

إنه لما كان من شيمنا إزالة المحدثات وتعفية آثارها والمنع من الاستمرار عليها وتأكيد أفكارها ، بدعائه من يحتوى عليه نطاق مملكتنا من أهل الذمة واعتمادهم بما نسبغ عليه ملابس الحنو والرحمة ، ليتساوى فى عدلنا الصغير والكبير ، ونشملهم من حسن مطرنا ما يسهل عليهم من المطالب كل مستصعب عسير . وأنهى إلى حضرتنا استضرار اسطونة أسقف طور سينا بما يقصده به الولاة من الاجحاف ، ويعتمدونه من الحيف والاعتساف ويلتمسونه من جهته من رسم أحدثوه وهو عشرة دنانير . . . ؟ . . . وان ذلك قد قضى له ولمن معه من الرهبان بالاضرار ، واجحف به وبهم التمادى عليه والاصرار ، أنكرنا ذلك على معتمديه ، وذممناه من قصد قاصديه ، وخرج أمرنا بإيداع هذا المنشور ، الآمر بإزالة هذا الرسم وتعفيته والمنع من التماسه من هذا الأسقف ، والحذر من تناوله من جهته ، واعتماده بالرعاية

والملاحظـــة والمعـــونة والمرافدة ، والمبالغـــة
فى إعزاز جانبه وتسهيل مطالبه
والتحذير من تكليفه أو أحد من رهبانه مغرما
أو خســـارة ، واجرائه على الأوامر المرضية
والأوضاع المختـــارة .
فمن قـــراه أو قرىء عليه من كافة الامـــرا
الولاة بالحصـــون الطورية أدام الله . . . ؟
فليعمل بالممثـــل فيـــه وليتناى ما يوجبـــه
حكمه ويقتضيه ، وليحذر من تجافيـــه
وتعـــديه و . . . . ؟

(التاريخ)

(امضاءات رجال الديوان)

١٠ ــ العلامات المائية والدمغات العثمانية :

وأشكال العلامات المائية على الورق، ولاسيما فى وثائق العصورالمتأخرة، عديدة ومتنوعة وتدعو إلى الاهتمام لأنها تحدد الجهة التى صنع بها الورق أوجهة الاستيراد ، وهذا هام بالنسبة للعلاقات التجارية فى تلك المدة .

وقد تبينت على إحدى ورقات الدمغة وهى حجة مؤرخة : الخميس ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ ، درعاً بيضاوية تضم داخلها ثلاثة نجوم وفوق الدرع رسم تاج ويعلو التاج هلال أما أسفل الدرع فقد لمحت الحرفين VC فى هذا الموضع ، وبالبحث ظهر أنها العلامة المائية للورق المصنوع فى البندقية أواخر القرن الثامن عشر الميلادى .

وتختلف العلامة المائية بالنسبة لمصدر استيراد الورق ، وقد يختلف الورق كذلك بالنسبة لطبيعة العقد المدون عليه ؛ فقد شاهدت علامات مائية على الأوراق الخاصة بالبيع والشراء تغاير تلك التى توجد على عقود الإيجار أو أوراق الضمان أو المبادلة .

وتختلف كذلك قيمة الدمغة المحصلة عن العقود ، باختلاف القيم المذكورة في العقد ، فتوجد أوراق دمغتها أربعون قرشاً ، وهناك حجة شرعية بمبلغ يزيد عن ماية ألف قرش ، دمغتها ماية وخمسون قرشاً ، وعلى هذه الحجة علامة مستديرة جاءت بداخلها عبارة « ورقة مصرية » وتاريخ هذه الحجة ١٢٧٣ هـ. وفي ورقة أخرى قسمت العلامة المستديرة إلى ثلاث مناطق متساوية ، كتبت في كل منطقة منها كلمة : أوراق — تمغاى — مصرية . ويرجع تاريخ هــذه الورقة إلى عام ١٢٦١ هـ .

١١ — أختام عند فواصل الورق :

ويلاحظ على الحجج والمستندات الرسمية التى ترجع إلى عهد الغورى ، وجود أختام مستديرة بحبر بنفسجي اللون عند فواصل الأدراج ، وتحمل هذه الأختام العبارة التالية : السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى — عز نصره .

وثمة ظاهرة جديدة فى عصر الغورى ، وهى استخدام الناس للأختام الأمر الذى لم يكن شائعاً فى حجج العصر المملوكى ثم صار واسع الشيوع فى العصر العثمانى .

١٢ — العبارات الإسلامية والتاريخ الإسلامى :

وتضم مجموعة الدير عدداً من الرسائل الخاصة المتبادلة بين مسيحيين ، ومع ذلك فهى تبدأ بعبارة بسم الله الرحمن الرحيم أو بالحمد لله وحده أو بعبارات دعائية مثل فسح الله تعالى فى أجله ، إلى جانب تأريخ الخطاب بالتاريخ الهجرى. ومن أمثلة ذلك الخطاب الموجه من ميخائيل مانولى إلى وكيل الدير بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٢٦٠ هـ .

١٣ — فتاوى بإمضاء شيوخ الإسلام :

وتوجد بالدير مجموعة كبيرة من الفتاوى الصادرة عن شيوخ الإسلام وشيوخ المذاهب والموقع عليها بامضاءاتهم ونقرأ من بين تلك الامضاءات أسماء الشيخ أحمد الشيمى الحنفى ، والشيخ الشرقاوى والشيخ أحمد الحمامى والشيخ

الدمنهورى والشيخ أحمد المقدسى الحنبلى والشيخ حسن الجداوى المالكى والشيخ عبد الباسط السنديونى والشيخ محمد الحنفى الحريرى والشيخ على اللقانى والشيخ محمد الأحمدى الشافعى والشيخ أحمد الراضى المالكى والشيخ الشبراخيتى .

وبعض هذه الفتاوى خاص بمسجد الدير وخدمته ، وبعضها خاص بأوقاف الدير والنظارة عليها ، وبعضها خاص بحكم الإسلام فيمن يتعرض للرهبان بالأذى .

وثمت فتوى غير مؤرخة تتلخص فى أن عالماً مالكياً أفتى برأى فى مسألة من مسائل الطلاق والميراث . فسأل سائل : وهل يجوز الأخذ برأى المالكى فى تلك المسألة أم لا يجوز ؟ وأجاب على هذا السؤال اثنان من العلماء ، وقالا بجواز الأخذ بفتوى العالم المالكى .

١٤ — معلومات أثرية هامة :

وتحتوى الخطابات والوثائق والحجج الشرعية المحفوظة بالدير جانباً من المعلومات الهامة عن الآثار المعاصرة لتلك المستندات ، إذ يجيء اسمها بكثرة حين ذكر حدود المكان المباع أو المشترى أو عند ذكر الأوقاف وتحديد النظر عليها أو عند الإشارة إلى المكان الذى حررت فيه الحجة الشرعية . فنجد فى إحدى الحجج أن مئذنة المسجد القائم وسط الدير — وهو من العهد الفاطمى — زيد فى ارتفاعها سنة ٧٠٠هـ وأن محاكم الشرع الشريف كانت تعقد فى القاهرة فى الجامع الطولونى وجامع الحاكم وجامع الصالح طلائع والمدرسة النجمية والمدرسة الكاملية والمدرسة المسلمية والجامع القوصونى . ومعنى هذا أن تلك المبانى كانت حتى العصر العثمانى صالحة لأن تكون أماكن عامة وان الخراب لم يكن تطرق إليها بعد .

وجاء فى تلك الوثائق أن المدرسة المسلمية — وأنشأها أحد التجار حوالى ٧٧٦ هـ — كانت مقراً لمجلس الشرع ، وأن عقد رسمياً وقع بها عام ٩٣٧ هـ . وقد تكون استمرت قائمة البناء بعد ذلك بكثير لو أن هناك حججاً أو وثائق أخرى يمكن الاستشهاد بها على ذلك . أما المدرسة الكاملية وهى دار الحديث

التي بناها السلطان الكامل الأيوبي ، ففي تلك الوثائق ما يدل على أنها كانت سليمة البناء حتى ١٠٢٦ هـ . ويجيء كثيراً اسم المدرسة الصالحية أو الصالحية النجمية ، وآخر التواريخ الدالة عليها هو ١٢١٠ هـ .

ومثل هذه المعلومات يهم الأثرى الباحث . وحبذا لو أتيحت الفرصة لقراءة أمثال هذه الحجج فى الدفترخانة المصرية ووزارة الأوقاف لإخراج المعلومات الدقيقة التى بين سطورها للحياة والنور .

١٥ ــ المستخرجات الرسمية :

وتوجد مجموعة صغيرة من مستخرجات رسمية من تاريخ متأخر ، منقولة عن أصولها المحفوظة بالقاهرة وكلها خاص طبعاً بشئون الدير وكان يكتب على المستخرج العبارة التالية : هذه صورة نقلت من سجل الباب العالى المحفوظ بخزينة السجلات بمحكمة مصر الكبرى . وأقدم تلك المستخرجات ، عقد يرجع تاريخه الأصلى إلى ١٦ رجب سنة ١١١٦هـ ، أما تاريخ المستخرج فهو ٢٥ ربيع سنة ١١٦١ هـ .

وبعد ــ فالذى أرجوه من وراء هذا العرض السريع لما تضمه مجموعة دير سانت كاترين من وثائق ، هو أن ألفت النظر إلى ما بها من معلومات تاريخية واجتماعية وأثرية ، وإلى ضرورة وجود نسخة منها على الميكروفيلم باحدى مكتبات القاهرة ، لأن النسخة المحفوظة منها بمكتبة جامعة الاسكندرية تكاد تكون بعيدة عن مركز النشاط والبحث العلمى للدولة وهو مدينة القاهرة .

احمد محمد عيسى